زيادة عدد محطات توزيع بنزين /أوكتان ٩٥/ على الطرقات الدولية وفي مداخل المدن

ترتيب الأولويات في موازنة العام القادم لزيادة الإنتاج وتوسيع برامج الدعم للمشاريع الصغيرة

- لجان متابعة من المصارف للتأكد من عدم استغلال القروض لغايات غير إنتاجية
- أسس جديدة لتوزيع المحروقات للمزارعين

الوطن

أكد مجلس الوزراء ضرورة ترتيب أولويات مشاريع الوزارات في موازنة العام القادم لتكون نوعية وذات مردود اقتصادي مباشر وتؤمن المزيد من فرص العمل وتسهم بزيادة الإنتاج، بالتوازي مع توسيع دائرة التشاركية في اتخاذ القرار مع الاتحادات والنقابات والمنظمات والمجتمع المحلي بما ينعكس إيجاباً على تحسين الواقع الاقتصادي والخدمي والمعيشي.

وخلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس، طلب مجلس الوزراء من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إنجاز نظام حوافز خاص بعمال الأفران وإجراء الصيانات اللازمة لخطوط إنتاج الخبز لتحسين جودة الرغيف وأتمتة الإجراءات الخاصة بتوزيع الطحين للحد من أي تجاوز.

وأكد المهندس عرنوس أهمية توسيع حزمة برامج الدعم الحكومية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتوجيه القروض نحو دعم العملية الإنتاجية، وتشكيل لجان متابعة من المصارف للتأكد من صرف القروض على مراحل وفق نسب التنفيذ وعدم استغلالها لغايات غير إنتاجية وتسهيل إجراءات الحصول عليها ومنحها وفق مدد زمنية محددة.

إلى ذلك ناقش مجلس الوزراء مذكرة وزارتي الزراعة والموارد المائية حول واقع الري في المحافظات والإجراءات اللازمة لترشيد استخدام المياه وتسهيل حصول الفلاحين على مستلزمات الري الحديث والتوسع بصناعتها ومحفزات التحول نحو الري الحديث والصعوبات التي تعترض التنفيذ ومقترحات حلها.

وطلب المجلس من لجنة الخدمات إيجاد الحلول لتأمين نقل العاملين في القطاع العام من وإلى أماكن عملهم وترتيب محاور نقلهم من خلال استخدام وسائل النقل التابعة للجهات العامة والباصات التابعة لمؤسسة النقل الداخلي إضافة إلى تأمين جميع مستلزمات الصحة والسلامة المهنية للعاملين.

ووافق المجلس على زيادة عدد محطات توزيع بنزين /أوكتان ٩٥/ على الطرقات الدولية وفي مداخل المدن، وأكد ضرورة إعادة النظر بآلية توزيع المحروقات للمزارعين في المحافظات ووضع أسس جديدة تضمن وصول المحروقات الخاصة بالقطاع الزراعي للفلاحين ومحاربة الطرق التي تمكّن من سرقة المادة واتخاذ العقوبات الشديدة بحق المخالفين.

كما أكد المجلس ضرورة تعزيز دور السفارات السورية بالتواصل مع المغتربين لاستقطاب الاستثمارات وتفعيل عمل اللجنة الخاصة بالتواصل مع المستثمرين السوريين في الخارج ومعالجة أي قضية تعوق عودتهم وممارسة نشاطهم على أرض الوطن.

ووافق مجلس الوزراء على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات.

مدير الاقتصاد: أوقفنا إجازات الاستيراد.. ورئيس غرفة التجارة: نطلب مهلة شهرين

قرار منع الاستيراد أغلق محال إكسسوارات الموبايلات بطرطوس والأصوات تعالت: مليارات الليرات ضُخت ومئات العوائل تعيش من قطاع الاتصالات

ربا أحمد

قطاع تجاري كامل في أسواق طرطوس متوقف عن العمل، والسبب منع الاستيراد.. إنهم تجار بيع إكسسوارات الموبايل الذين دخلوا يومهم الثالث من دون بيع أو شراء، فمنهم من أغلق وينتظر ومنهم من يفتح من دون أن يتمكن من البيع وتلبية طلبات الزبائن.

ففي جولة على السوق بطرطوس أكد هؤلاء لـ«الوطن» أن قرار منع الاستيراد يعني فقدان البضاعة بالسوق وبالتالي الإغلاق الكامل، فالجهات الموزعة لبضاعة الإكسسوار والتي معظمها في دمشق طلبت من تجار المفرق التوقف عن البيع لمعرفة إلى أين ستؤول الأمور، لأنه في حال بيع البضاعة فلن يتوفر بديلها إضافة إلى الاضطرار لرفع سعرها وغلائها لكي لا يقع التاجر إلا بأقل الخسائر الممكنة.

مليارات الليرات في السوق تعمل في هذا المجال النشط جداً ومئات العائلات تعيش منها إضافة إلى قطاع كبير من الشباب الذين يوزعون إلى المحال ويعتاشون منها.

كريم صاحب محل جملة أكد أن تجار «البرج» بدمشق وهم أهم جهة موزعة طلبوا منهم التوقف عن البيع لأن عشرات الكونتيرات التي كانت قادمة من الصين ألغيت وحولها التجار إلى بلدان أخرى.

بينما أشار أحمد إلى أن لديه محلاً ويوزع مع إخوته يومياً البضائع إلى صافيتا والسهل وأصدقائه يعملون على خطوط بانياس والدريكيش والجميع من دون عمل منذ صدور قرار وقف الاستيراد لأن لا أحد يبيع بضاعة لا يمكنه أن يشتري مثلها.

ولفت التاجر محمد إلى أن هذا القرار سيخرب البيوت لأن لديه شريكين بالمحل وعاملين، فلكم أن تتخيلوا حجم وعدد العوائل التي تعتمد على قطاع الاتصالات في دخلها ومن المعلوم أنه بدخول الاتصالات الخليوية إلى البلد نشطت تجارة أجهزة الجوال واكسساواراتها وبات قطاع كبير من الشباب يعمل فيه منذ سنوات وضحت فيه عشرات الميارات وهي بالكامل بضائع مستوردة لا يوجد فيها بدائل محلية إطلاقاً.

وبخصوص الحفاظ على القطع الأجنبي حجة وزارة الاقتصاد فإن التاجر على تساءل إن كانت هذه البضاعة ليست من ضمن البضائع المدعومة من قبل المصرف المركزي! وإن كان سعرها غير خاضع وفق ذلك إلى محددات تفرضها الوزارة؟ فلماذا هذا المنع؟ متسائلاً هل برأي وزارة التجارة الخارجية أن قرار المنع سيجعل التجار يحركون قطعهم الأجنبي لغير مستوردات؟ وكم عدد التجار الذين يكدسون القطع الأجنبي ولا يحركونها إلا وفق مصالحهم؟ ولماذا حرمان قطاع اقتصادي كامل من العمل وأنتم تدعون إلى العمل والاستثمار؟ التجار بطرطوس سموا هذه القرارات بالفوضى العارمة وعدم المسؤولية، وتوقف العمل وطرد الشباب العاملين لديهم هو كارثة اقتصادية في موسم المدارس والمؤنة والشتاء.

فالشواحن والشاشات والكفرات والسماعات والوصلات وقطع التبديل وغيرها الكثير هي حاجة للمواطن لأنه بجميع الأحوال بيده جوال وبالتالي عدم توافر خدماته أو غلاء أسعارها ماذا سيفيد إلا التوجه نحو التهريب واستقدام البضائع بطريقة غير قانونية بنوعيات سيئة غير مضمونة أو مكفولة كما حدث السوق بأنواع رديئة وبأسعار عالية جداً لا تتناسب ونوع الجوال.

مدير غرفة تجارة طرطوس محمد العجي أشار إلى أن الغرفة طلبت من وزارة الاقتصاد إعطاء مهلة شهرين لإجازات الاستيراد الممنوحة ومثبت سعرها لكي لا يخسر التاجر ولا تفقد البضاعة من السوق، والغرفة بانتظار الرد.

بينما مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية بطرطوس عقيل أسعد أكد أن الإجازات الممنوحة توقفت وفقاً للقرار، واستخدام القطع الأجنبي لحاجات المواطن الأساسية أهم من إكسسوارات الموبايل واللجنة الاقتصادية تعمل وفقاً للأولويات وحجم توافر القطع الأجنبي والمصلحة العامة تقتضي الآن بخفض الاستيراد وفقا لنظام المدفوعات.

شركات الصرافة تعلن تمويلها لمستوردات الأدوية على دولار ٣٢٩٠ ليرة

شركات صناعة الأدوية تطلب إعادة النظر بكلف الإنتاج

عبد الهادي شباط

أعلنت شركات الصرافة أنها مستعدة لتمويل التجار والصناعيين بالقطع الأجنبي (دولار أميركي) بسعر ٣٢٩٠ ليرة للدولار وذلك عن طريق البيع الفوري.

وطلبت بعض شركات الصرافة العاملة في السوق المحلية من التجار والصناعيين الراغبين بشراء الدولار الأميركي وفق هذا السعر أن يقوموا بالتواصل مع شركات الصرافة والحوالات المالية (شركة الفاضل للصرافة – شركة الهرم المتحدة للصرافة– شركة الفؤاد للصرافة) وفي متابعة للموضوع اعتبرت بعض شركات صناعة الأدوية أن ارتفاع سعر تمويل مستلزمات الصناعة وخاصة صناعة الادوية يسهم في عدم توافر بعض أنواع الأدوية في السوق المحلية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وأنه يوماً بعد يوم ترتفع أسعار المواد الأولية وتزداد تكاليف الإنتاج ما يضع الصناعة الدوائية في وضع لا تحسد عليه إضافة إلى أن البنوك تتلكأ في سداد البواليص وشركات الصرافة أعلنت بتاريخ ٨/٢٣ استعدادها لبيع القطع الأجنبي بسعر ٣٢٩٠ ل. س للدولار الواحد ولكنها امتنعت حتى تاريخه عن البيع.

ولما كانت التسعيرة الحالية محسوبة على أساس ١٢٦٠ × ١٣٠٪ =١٦٣٨ ل. س للدولار الواحد، يبدو جلياً حجم الخسارة الناتجة نتيجة ارتفاع معدلات التحويل وتكلفة التمويل والذي يزيد ويرفع التكلفة الحقيقية للمنتج ويجعل الفرق كبيراً بين السعرين (سعر المبيع وسعر التكلفة) ويتسبب في المزيد من الخسائر.

وتطلب هذه الشركات إعادة النظر بالأسعار الحالية تلافياً لأي اختناقات وتجنباً لحدوث انقطاع العديد من الأصناف الدوائية وما يتسببه من انعكاسات سلبية على الأمن الدوائي.

الإسمنت والصناعات الزجاجية والدباغات الأكثر تأثراً بالفيول

صناعة دمشق غير مهتمة برفع سعر الفيول لأنه غير متاح إلا في السوق السوداء

عبد الهادي شباط

رفعت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) سعر مبيع طن الفيول ليصبح ٦٢٠ ألف ليرة بدلا من ٥١٠ آلاف ليرة وهو ما يمثل معدل زيادة بحدود ١٨,٨ بالمئة، وعملياً هذا هو التعديل الأول على سعر مادة الفيول خلال العام الجاري في حين سبق أن تم رفع سعر هذه المادة في العام الماضي ٢٠٢٠ حيث ارتفع سعر طن الفيول خلال العام الماضي نحو ٣٠٠ ألف.

وفي متابعة لأثر هذا القرار على الصناعة وأسعار المواد والسلع في السوق المحلية خفف عضو في غرفة الصناعة من أثر هذا القرار لأن مادة الفيول بالسعر الرسمي بالأصل غير متوفرة ومعظم الصناعيين يعتمدون في تأمين هذه المادة على السوق السوداء بهذا التعديل وأن الأهم بالنسبة للصناعيين هو توفر المادة أكثر من مسألة السعر.

وفي متابعة أوسع حول الموضوع بين مصدر في وزارة الصناعة أن معظم القطاعات الصناعية التي تستخدم مادة الفيول هي الصناعات التي لديها (أفران) مثل صناعات الزجاج والدباغات في حين ينخفض استخدام الفيول في قطاع الصناعات الكيميائية والغذائية وغيرها، وبما أن معظم قطاع الصناعات الزجاجية شبه متوقف بسبب الدمار الذي طال مصنع حلب في حين مصنع دمشق شبه متوقف، فإن الأثر الأوسع لمادة الفيول على الصناعة سيكون في مجال صناعات الإسمنت.

وهو ما ينفق مع تحليل الدكتور علي محمود محمد (باحث اقتصادي) حول مجالات استهلاك مادة الفيول حيث بين أنها تتركز في الصناعات المتوسطة والثقيلة (كالزجاج والإسمنت والورق الصحي والكرتون، والسيراميك والقرميد والمنظفات والخيوط والأقمشة القطنية والنسيجية والحديد والكونسروة).

وعن الأثر السعري لمثل هذه الزيادة على المنتجات الصناعية التي تعتمد على الفيول في السوق المحلية توقع أن يسهم رفع سعر مادة الفيول برفع الأسعار بين ١٠-٢٠ بالمئة.

وأنه مهما حاول صانع القرار تجميل رفع سعر مادة الفيول وأن الزيادة في الأسعار ستكون متواضعة، وستشهد المنتجات الصناعية زيادة سعرية واضحة مبيناً أنه ما تزال تداعيات رفع سعر المازوت الصناعي ومازوت النقل إلى الآن واضحة حيث أثرت على كل التكاليف للمواد والمنتجات، وكذلك على أجور النقل.

واعتبر أنه من المستغرب صدور هذا القرار بعد عدة أيام على صدور القرار القاضي بمنع استيراد بعض المواد مثل (السيراميك، زوايا الحديد والمبسط،... إلخ) الذي قيل إنه يسهم في زيادة الطلب على المنتج المحلي وإن سعر المنتج المحلي جيد وملائم للسوق، فجاء قرار رفع سعر الفيول حالياً ليدفع باتجاه ارتفاعات في أسعار المنتجات المحلية بشكل عام، والمنتجات التي شملها منع الاستيراد بشكل خاص.

بينما يرى عدد من المتابعين للشأن الاقتصادي أن الأثر الأهم لرفع سعر مادة الفيول سيكون في صناعة الإسمنت وارتفاع أسعارها وأثر ذلك على المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار وما تمثله مادة الإسمنت من حجر الأساس لهذه المرحلة لجهة الطلب الكبير المتوقع على هذه المادة في أعمال البناء والتشييد أو حتى على مستوى أعمال الترميم التي يحتاجها الكثير من المواطنين الذين تضررت عقاراتهم السكنية أو التجارية وغيرها، وبالتالي نحن أمام كلف إضافية عند تنفيذ أي مشروع تدخل به مادة الإسمنت وهو بعكس كل التوجهات التي تم الحديث عنها حول مرحلة إعادة الإعمار وتأمين كل التسهيلات ومستلزمات البناء والترميم والإعمار وغيرها.

أزمة المياه مستمرة

مدير شركة تعبئة المياه: نفسخ عقد أي وكيل ينظم بحقه مخالفة

٥٠ بالمئة من الإنتاج للسورية للتجارة وفقدت المياه بدمشق بشكل مفاجئ

هناء غانم

بيّن مدير الشركة العامة لتعبئة المياه المهندس ملهم دوزوم في تصريح لـ«الوطن» أن الشركة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للوحدات التابعة لها من خلال إدخال خطوط جديدة مؤكداً قدرة الشركة بمعاملها الأربعة بقين وعين الفيجة ونبع السن والدريكيش على سد حاجة السوق المحلية من المياه المعبأة المنتجة لديها هذه المعامل وعدم الحاجة إلى استيراد أية كميات أخرى.

لافتاً إلى أننا و«السورية للتجارة» هدفنا واحد هو عدم احتكار المنتج وكسر السعر وتأمين المادة والأهم العمل المشترك بهدف توفير المادة للمواطن ونحن نتعامل لأبعد درجة مع «السورية للتجارة» على استكمال بعضنا ونعمل لأن يكون هناك تنسيق مع الجهات المعنية في المؤسسة ونحن نسير في هذا الاتجاه حيث خصصت الشركة يومياً ٥٠ بالمئة من إنتاجها لـ«السورية للتجارة» وأي تقصير في هذا الاتجاه لن تتحمله نحن كشركة موضحاً أنه وعلى مدار ٦ أشهر لم يكن هناك التزام على استجرار من قبل «السورية للتجارة» وقبل الدخول في هذه الأزمة حيث فُقدت عبوات المياه المعدنية المعبأة، من دمشق بشكل مفاجئ، وباتت أسعار تلك العبوات متفاوتة بشكل كبير من محل لآخر ومن يوم للثاني تبعاً لتوافرها.

وأوضح أنه كان من المفترض أن تستجر «السورية للتجارة» مليون جعبة من الشركة العامة لتعبئة المياه لم يستجر منها سوى ٧٠ ألف جعبة أو أقل وهو موجود بكتب رسمية ومع ذلك تم الاتفاق على استجرار جميع المنتج لضبط الأسواق لكن ما حدث أنه عندما تم إيقاف البيع للوكلاء وحصر البيع المنتج للسورية للتجارة لم يعد هناك انتشار للمنتج بشكل أفقي وانحصر في صالات السورية للتجارة الأمر الذي أدى إلى غياب عبوات المياه من المحلات والمولات والسوبر ماركات وحتى الأكشاك بالنتيجة أصبح هناك فقدان للمنتج وارتفاع السعر لافتاً إلى أنه بناء عليه تمت إعادة الوكلاء لكن بنسبة ٤٠ بالمئة فقط وصاحبة الحصة الأكبر للاستجرار المياه بقيت لمصلحة «السورية للتجارة».

والسؤال الذي يفرض نفسه لماذا لم ينكسر السعر ونحن لسنا مسؤولين عن كسر الأسعار مبيناً أن الشركة عالجت هذا الأمر بإصدار لائحة أسعار موحدة لكل منتجات المعامل ولكل القياسات ما سهل التعامل مع الموزعين وحتى المستهلكين مبيناً أن الأسعار المعلنة تشمل جميع الحلقات وهي محددة وأي مخالفة لها تقع على مسؤولية قمعها على عاتق دوريات حماية المستهلك وهناك رقابة تموينية مهمتها مراقبة الأسعار والأسواق نحن شركة منتجة للمادة ونعمل على مدار الساعة وملتزمون بالبيع وبكل الشروط وبالسعر النظامي.

مدير عام الشركة أكد أننا مع عدم التهاون في محاسبة المقصرين أو أي شخص تثبت مسؤوليته بهذا الموضوع وعلينا ألا نكتفي بالقول فقط «بأن هناك فساداً بموضوع المياه لا» بل يجب التأكد من الموضوع وأن يكون هناك وقائع وهناك رقابة وهي مسؤولية التجارة الداخلية وحماية المستهلك مهمتنا كشركة تنهي عند تسليم الكميات وعلى باب المعمل نحن لا نملك ضابطة عدلية ولا نستطيع فرض عقوبات وأن أي تاجر أو وكيل يأتي بحقه ضبط تمويني نحن مستعدون لفسخ العقد علماً أنه حتى تاريخه لم يردنا أي ضبط تمويني لأي تاجر هناك تجار جملة وتجار مفرق ووو والقائمة تطول..!!

وأشار إلى أنه تم إجراء محاضر مطابقة لمعرفة حجم الديون وتبين أن هناك ديوناً للشركة على «السورية للتجارة» منها على فرع دمشق ٤٠٠ مليون ليرة، علماً أن المنتج يباع بشكل مباشر ومن المفترض أن تسلم المبالغ بشكل مباشر حسب الاتفاق يجب أن تسدد السيولة النقدية بشكل فوري وليس خلال أسبوع كما كان سابقاً.

وحول إنتاج الشركة قال: إن إنتاجنا شهرياً ١,٥ مليون جعبة شهرياً ومعامل الشركة تعمل ٢٤ ساعة وبثلاث ورديات توفير المادة لجميع المستهلكين.

وكان مدير الشركة قد أكد أن البيع عن طريق قنوات التوزيع للقطاع العام السورية للتجارة والاجتماعية العسكرية، فقد تم توقيع عقد مع وكلاء لتوزيع المنتجات وفي شهري تموز وآب يزداد الطلب نتيجة انقطاع التيار الكهربائي وزيادة النشاط السياحي والارتفاع الكبير في أسعار المياه استدعى الجهات الوصائية لاتخاذ قرار بوقف البيع للوكلاء وحصرها في السورية للتجارة للحد من السوق السوداء والإنتاج المخطط له لغاية الشهر السابع هو (٩١) مليون لتر مياه وبلغت الكميات الفعلية ٧٠ مليون لتر نسبة التنفيذ ٧٧ بالمئة.

دوزوم: كسر الأسعار ليست مسؤوليتي